

وظيفة الإدارة المالية

1- مفهوم الوظيفة المالية:

توسع مفهوم الوظيفة المالية نتيجة تأثره بالأحداث الاقتصادية منها الأزمة المالية العلمية (1929-1933)، والتي كان لها الأثر الكبير في تطوير وظيفة الإدارة المالية، التي كانت مقتصرة على كيفية الحصول على الأموال، بحيث امتدت لتشمل كل القرارات المتعلقة بطبيعة هذه الأموال ومصادرها، كما تطورت هذه الوظيفة لتصل مهامها إلى الاستثمارات المستقبلية، والقرارات المتعلقة بالأموال المستثمرة، وبهذا تغير مفهوم الإدارة المالية من وظيفة تهتم بتوفير الأموال اللازمة للمؤسسة إلى وظيفة تشمل اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار والتمويل، وكذا التخطيط المالي والرقابة المالية.

كما يمكن تعريف الإدارة المالية بأنها الإدارة التي تكلف بالقيام بنشاطات مالية مختلفة، والتي تتمثل في مهام متخصصة كالتحليل المالي وإعداد القوائم والتقارير المالية والموازنات التقديرية، والاندماج وإعادة التنظيم والتوجيه والرقابة، وهذا بكفاءة وفاعلية تسمحان بتحقيق الأهداف المحددة.

2- أهداف الوظيفة المالية :

تعمل الإدارة المالية على حسن تسيير الموارد المالية للمؤسسة من خلال الموازنة بين المحافظة على مواردها وتحقيق أكبر قدر من العائد. ويمكن تحديد أهداف الإدارة المالية فيما يلي:

أ- العمل على تعظيم القيمة الحالية للمؤسسة: يعني تعظيم القيمة السوقية للأسهم العادية أو تعظيم ثروة المالك بدلا من هدف تعظيم الأرباح أو تعظيم ربحية السهم الواحد.

ب - السيولة: سيولة المؤسسة هي وجود أموال سائلة كافية لدى المؤسسة على شكل نقد أو شبه نقد وفي الوقت المناسب للإيفاء بالتزاماتها وتمويل أنشطتها وكذا مواجهة الحالات الطارئة .

ج- الربحية: تحقيق الربح هو من الأمور الأساسية التي يتطلع إليها المستثمرون وأداة هامة لقياس كفاءة الإدارة في استعمالها للموارد المالية وهو مؤشر هام للمؤسسة اتجاه الدائنين.

3- وظائف الإدارة المالية: تتمثل وظائف الإدارة المالية فيما يلي :

أ- التخطيط المالي: من خلال تقدير الاحتياجات المالية المطلوبة لضمان قيام المؤسسة بأنشطتها مستقبلا .

ب -توفير احتياجات المؤسسة من الأموال: كيفية الحصول على الأموال من أجل تغطية الاحتياجات المالية، من خلال تحديد المصادر التي يمكن الاعتماد عليها في توفير الموارد المالية، والتي يمكن أن تكون داخلية (تمويل ذاتي)أ و خارجية (تمويل طويل المدى أو تمويل قصير المدى).

ج-الرقابة المالية: تعمل الإدارة المالية على تحقيق الاستخدام السليم للموارد المالية، بالإضافة إلى التحقق من سلامة الأداء في الوظيفتين السابقتين حتى تضمن المؤسسة تنفيذ ما كان مخطط له مسبقاً وتصويب أي انحرافات محتملة الحدوث.

4- مفاهيم عامة حول التمويل:

خصص هذا الجزء للتركيز على طرق التمويل التي تعتمدها المؤسسة من خلال التطرق إلى أهم أصناف مصادر التمويل، وكذا أهم العوامل التي تعتمد للمفاضلة بين المصادر المختلفة .

أولاً- مفاهيم عامة حول التمويل :

1- مفهوم التمويل: يعتمد نشاط المؤسسة على توفير تمويل مناسب تضمن من خلاله الاستمرارية ويحقق لها التوسع، وهذا التمويل يمثل مجموعة الوسائل والأساليب التي تستخدمها إدارة المؤسسة للحصول على الأموال اللازمة لتغطية نشاطاتها، وعلى هذا الأساس فإن مصادر التمويل تعتمد على ما هو متاح في الأسواق والبيئة المالية التي تتواجد فيها المؤسسة.

2-أهمية التمويل: تحتاج المؤسسة إلى التمويل لتلبية احتياجاتها الطويلة الأجل (الاستثمار) أو احتياجاتها القصيرة الأجل(الاستغلال)

2-1-أهمية التمويل قصير الأجل: تعتمد المؤسسة على هذا النوع من التمويل لتلبية احتياجاتها المتعلقة بنمو نشاطها والإيفاء بالتزاماتها، ويعتبر كل من الائتمان التجاري والائتمان المصرفي من أهم مصادر هذا النوع من التمويل الذي تتمثل أهميته في:

-ضعف نسبة المخاطرة: يعتبر ذو أهمية نسبية للدائنين، أي أن قصر فترة تسديد الدين تجعل المستثمرين يفضلون استثمار أموالهم لضعف المخاطرة وإمكانية التنبؤ بما يمكن أن يحدث فيما يتعلق بوضع المؤسسة، وبالتالي احتمالية حصولهم على أموالهم وفق ما حدد مسبقاً تكون عالية؛

-قد يكون الحصول على تمويل قصير الأجل أقل تكلفة من الحصول على التمويل متوسط أو طويل الأجل، لقصر فترة السداد ولضعف نسبة المخاطرة؛

-الحاجة للأموال في بعض المؤسسات الموسمية: إذ تلجأ هذه المؤسسات إلى البحث عن مصادر تمويل قصيرة الأجل لسد النقص الآتي في السيولة وتمويل احتياجاتها الموسمية .

2-2-أهمية التمويل طويل الأجل: تعتمد المؤسسة على هذا الصنف من التمويل لتلبية متطلباتها الاستثمارية التي تقوم بها، وتتمثل أهمية هذا التمويل فيما يلي:

-تمويل اقتناء التثبيتات ذات العمر الطويل؛

-تمويل الجزء الدائم من رأس المال العامل، على أن يتم تمويل الجزء الآخر بخليط من السحب على المكشوف والتمويل قصير الأجل؛

-تمويل المشاريع الاستثمارية طويلة الأجل .

ثانياً-عوامل المفاضلة بين بدائل التمويل :

تختلف مصادر التمويل باختلاف مصدرها ومدتها وكذا أهميتها، ولدى تسعى المؤسسة إلى المفاضلة بين البدائل المتوفرة لها وفق معايير معينة نحددها في:

-معيار الملائمة: يقصد بذلك ضرورة تحقيق المواءمة بين الأموال التي تمول بها المؤسسة الاقتصادية مع طبيعة الأصول وأن تراعي ترتيب درجة السيولة للأصول مع درجة الاستحقاق لهذه الموارد، حيث تسعى الإدارة المالية إلى الحصول على الأموال المناسبة لأنواع الأصول المستخدمة .

-معيار تكلفة مصادر التمويل وسهولة الحصول عليها: تعتبر تكلفة مصدر التمويل من المؤشرات المناسبة لاختيار البديل التمويلي المناسب، ذلك أنه كلما كانت الفوائد على القروض أقل شجع ذلك المؤسسة على الاقتراض، كما أنه كلما كانت الوضعية المالية السائدة مضطربة أو هناك صعوبة نسبية في الحصول على هذه الأموال، زادت صعوبة الاعتماد على القروض طويلة الأجل سواء من البنوك أو المؤسسات المالية الأخرى.

-معيار المخاطرة: هو المقياس النسبي لمدى حدوث نتائج عكسية خلال نشاط المؤسسة، وبذلك يتعين على المؤسسة قياس وتحليل هذه المخاطر عن طريق وضع تقنيات للتنبؤ والتي يتم من خلالها تحديد المخاطر المتوقعة وتحديد سبل تفاديها. وبذلك تعتبر المخاطرة معيار مهم لاختيار مصادر التمويل، فمن الرشد الاعتماد على المصدر الذي تكون درجة المخاطرة فيه أقل.

-معيار المرونة: تبحث الإدارة المالية عن مصدر تمويل قصير الأجل والذي يوفر لها إمكانية زيادة مقدار التمويل عند الحاجة أو الحرية في تسديد جزء أكبر من المبلغ في حالة توفر السيولة لديها.

-معيار التدفقات النقدية (الدخل): يعتبر تحقيق أكبر قدر من الدخل واحد من الأهداف الرئيسية للتخطيط المالي واختيار نوع الأموال التي تستخدم في الهيكل المالي.

-معيار التوقيت: يعني حصول المؤسسة على التمويل اللازم لها في التوقيت المناسب من حيث التكلفة وشروط الاقتراض، ويعني ذلك ضرورة الحصول على الأموال اللازمة في أوقات انخفاض سعر الفائدة في السوق وتوفير نوعيات الأموال المطلوبة في الأسواق المالية والنقدية .

ثالثا: أنواع التمويل.

يصنف التمويل حسب مصدره إلى نوعين، تمويل داخلي ذاتي وتمويل خارجي، علما أن هناك تصنيف آخر يعتمد على المدى الزمني.

1-التمويل الداخلي(الذاتي) :

1-1- مفهوم التمويل الذاتي: يمثل التمويل الذاتي مجموع الأموال المتولدة من العمليات الجارية للمؤسسة دون اللجوء إلى مصادر خارجية، وهذا التمويل ال يتوقف فقط على الربح المحتجز، وإنما أيضا على الأموال المحتجزة لأسباب أخرى قبل الوصول إلى الربح القابل للتوزيع، والتي تشكل في مجموعها الفائض النقدي المحتجز لإعادة الاستثمار

2-1- مكونات التمويل الذاتي: تتمثل مكونات التمويل الذاتي فيما يلي:

أ-الأرباح المحتجزة: تحقيق الربح هو أحد الأهداف الأساسية والضرورية لكل المؤسسات وهذا الربح تقوم المؤسسة بتجزئته إلى عدة أقسام، فمنه ما يوجه إلى المساهمين ليوزع عليهم ومنه ما تحتفظ به ويسمى هذا الأخير بالأرباح المحتجزة أو المحجوزة

ب-الاحتياطات: هي جزء من النتيجة الموزعة والموجهة إلى حساب الاحتياطات(الحساب 106 في المخطط المحاسبي المالي) الذي تستعين به المؤسسة للتوسيع من أنشطتها ومواجهة المخاطر المستقبلية، وكما نشير إلى أنها تستعملها لتمويل أصول المؤسسة وتصبح جزء من حقوق الملكية.

ج-الإهتلاكات: يعرف الإهتلاك على أنه التسجيل المحاسبي للخسارة التي تتعرض لها الاستثمارات التي تنقص قيمتها مع الزمن بهدف إظهارها في الميزانية بالقيمة الصافية فلاهتلاكات تمثل عنصر أساسي في التمويل الذاتي، فهي تمثل تعويض نقصان القيمة السوقية للثبتيات في المؤسسة والتي تعوض مستقبلاً .

د-المؤونات: هي اقتطاعات تقوم بها المؤسسة لمواجهة الخسائر أو الأخطار المحتملة الوقوع مستقبلاً، والمتعلقة بمخاطر تدهور قيم المخزون وقيم مشكوك تحصيلها من الحقوق، وكذا الأعباء والخسائر .

2-التمويل الخارجي: يتكون التمويل الخارجي من المصادر التالية:

2-1- الائتمان التجاري: هو ائتمان قصير الأجل يمنحه المورد للمؤسسة عندما تقوم هذه الأخيرة بشراء البضائع من أجل إعادة بيعها، فهو بذلك يمكن المؤسسة من شراء وتسيير احتياجاتها من الموارد والمستلزمات من طرف آخر على أن يتم السداد في فترة الحقبة

2-2- الائتمان المصرفي: يتمثل في القروض المختلفة التي يقدمها البنك لزيائنه من المؤسسات الاقتصادية، بحيث تتحصل هذه الأخيرة على ما تحتاج إليه من الأموال لتمويل أنشطتها الاقتصادية والتجارية

2-3- الأوراق التجارية: يمكن للمؤسسة أن تتعامل بالأوراق التجارية في تبادلاتها، بحيث يمكن أن تشتري البضائع واحتياجاتها مقابل أوراق تجارية يتم خصمها وتحصيلها عند حلول ميعاد الاستحقاق .

2-4- القروض المصرفية: قد تلجأ المؤسسة إلى تمويل أنشطتها أو استثماراتها عن طريق القروض المصرفية التي تختلف من حيث مدتها وأشكالها والتي يكمن أن تكون على النحو التالي:

أ-قروض قصيرة الأجل تأخذ الأشكال التالية :

-تسهيلات الصندوق؛

-السحب على المكشوف؛

ب -قروض متوسطة الأجل .

ج-قروض طويلة الأجل.

2-5- الأسهم والسندات: كما تلجأ المؤسسة إلى تمويل أنشطتها واستثماراتها عن طريق الأوراق المالية من أسهم وسندات وهي تنقسم إلى:

-الأسهم العادية؛

-الأسهم الممتازة؛

-السندات.

2-6- التمويل بالاستئجار: يمكن للمؤسسة أن تحصل على احتياجاتها من الأصول عن طريق الاستئجار والذي يأخذ الأشكال التالية :

-البيع تم الاستئجار: تقوم المؤسسة ببيع الأصل إلى طرف آخر مع بقاءه في حوزتها ، أي تستأجره من هذا الطرف مقابل تسديد الأجر؛

-الاستئجار التشغيلي: هو تمويل للمستأجر يحصل بموجبه على الأصل المطلوب دون الحاجة إلى شرائه؛

-الاستئجار التمويلي: ينتهي هذا النوع من الاستئجار بتملك الأصل المؤجر، وبذلك فإن أقساط الإيجار تكفي لتغطية الأصل المؤجر.

خاتمة

يتوقف نشاط المؤسسة على توفر مصادر التمويل التي تختلف باختلاف مصدرها ومدتها، وكذا أهميتها، ولذا تسعى المؤسسة إلى المفاضلة بين البدائل المتوفرة لها وفق معايير معينة، وكذا وفق خصوصيات نشاطها واحتياجاتها من الأموال. تعتمد المؤسسة على شكلين من التمويل، تمويل ذاتي مشكل من مجموع الأموال المتولدة من العمليات الجارية للمؤسسة، وتمويل خارجي يحدد حسب احتياجاتها والذي يمكن أن تكون له تكلفة على المؤسسة.